

سوريا

واشنطن تستمع إلى هواجس أردوغان «الكردية» المستجدة انطلاق مركز مراقبة «اتفاق الجنوب»

أعلنت روسيا والأردن بدء نشاط المركز المشترك لمراقبة الهدنة في الجنوب السوري، بعد زيارة وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس للعاصمة عمان. وحملت زيارة الأخير لأنقرة بعداً خاصاً في ضوء تزايد حراك تركيا الإقليمي، وارتفاع حساسيتها تجاه شكك الوجود الكردي الحالي في كل من سوريا والعراق

تكتيكا من رعاة الاتفاق لضمان استقرار الهدنة في شهرها الأول. وجاء الإعلان أمس عن إطلاق عمل المركز من طريق وزارة الدفاع الروسية، التي أوضحت أنه سيكون مسؤولاً عن «مراقبة وقف إطلاق النار في درعا والقنيطرة». كذلك «سيدعم عملية إيصال المساعدات الإنسانية» إلى تلك المناطق. وبالتوازي، أفادت وزارة الخارجية الأردنية بأن المركز باشر عمله أمس «بمشاركة ممثلين عن الأردن وروسيا والولايات المتحدة». وترافق الإعلان الروسي مع تصريحات لوزير الدفاع سيرغي شويغو، قال فيها إن «اتفاقيات تخفيف التصعيد التي وُقعت، أنهت الحرب الدائرة» في سوريا. وبينما يمكن قراءة التصريح في ضوء اتفاقيات الجنوب وغوطة دمشق وريف حمص الشمالي، يبقى وضع مدينة إدلب معلقاً حتى بيان مخرجات المشاورات الثلاثية الروسية - الإيرانية - التركية المرتقبة من جهة؛ والنشاط الأميركي الواسع في عواصم الجوار السوري خلال الأسبوع الجاري من جهة أخرى.

وجاءت زيارة وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس لأنقرة، ولقاءه الرئيس رجب طيب أردوغان ونظيره نور الدين جانكيلي، في سياق تكريس الرؤية الأميركية تجاه عدد من القضايا الحساسة التي تشغل تركيا، وعلى رأسها علاقة واشنطن بالأكراد في سوريا. وبقدر ما حملت الزيارة من نقاشات حول مواضيع إقليمية ساخنة مثل الاستفتاء في كردستان، والتلميحات التركية إلى عمليات في سنجار وجبال قنديل، كان ملف تسليح «وحدات حماية الشعب» الكردية حاضراً فيها بدوره. ونقلت وسائل الإعلام الأردنية وضيئه الأميركي، تضمنت تأكيدهما التعاون المشترك في مجال «مكافحة المنظمات الإرهابية»، وتحديدًا تنظيم «داعش» و«حزب العمال الكردستاني». وأشارت إلى اتفاق الطرفين على ضرورة وحدة كل من العراق وسوريا، في مقابل قلق تركي أبداه أردوغان إزاء الدعم

بعد أكثر من شهر على كشف واشنطن وموسكو عن التوصل إلى اتفاق تهدئة في المنطقة الجنوبية في سوريا، أعلن أمس تفعيل مركز المراقبة المشترك الخاص بهذا الاتفاق، الذي يعمل في العاصمة الأردنية عمان. وبرغم انتشار الشرطة العسكرية الروسية في عدد كبير من النقاط الفاصلة على جبهات درعا والسويداء والقنيطرة، لم يخرج إلى العلن أي تفاصيل رسمية للاتفاق، كذلك لم يتضح ما إذا كان بدء مراقبة الهدنة مرتبطاً بتنفيذ بنود الاتفاق الأخرى التي سُرب محتواها عقب إعلانها. على الأرض، لا تغييرات جوهرية شهدتها الجبهات منذ يوم الهدنة الأول. وفي المقابل، اختتم ممثلو الفصائل المسلحة العاملة في الجنوب اجتماعات شبه مستمرة منذ ما يزيد على شهر، ناقشوا خلالها تفاصيل تخص تطبيق الاتفاق. ونقلت مصادر أردنية عن بعض ممثلي الفصائل ما مفاده أن الاجتماعات لم تكن مخصصة للخروج بمقررات أو خطط عمل، وهو ما يوحي بأن انعقادها كان



عائلات سورية تهرب الحدود مع الأردن من بلدة نصيب اول من أمس في طريقها إلى درعا (أ ف ب)

تركيا في عفرين؛ بضغط أميركي لتأجيله إلى ما بعد انتهاء معركة مدينة الرقة، تبدو وثيرة العمليات داخل المدينة أبطأ من الخطط المرسومة لها من قبل «التحالف». وعلى الرغم من أن «قوات سوريا الديمقراطية» أعلنت سيطرتها على حي الرشيد، فإنها لا تبدو مندفعة لتسريع العملية العسكرية على قدر الجانب الأميركي، الذي صعد غاراته بشكل كبير على أحياء المدينة، والتي ارتفعت معها أعداد الضحايا من المدنيين. وسيستتبع انتهاء معارك الرقة للأميركي حرية أكبر في الشمال والشرق السوري، وسييساعده في إقناع «قسد» بالتعاون مع فصائل عربية محلية في معركة وادي الفرات الأوسط، بعدما فشلت المحادثات السابقة

«ستقوم بالتدخل الذي تمليه الضرورة، مهما كان الثمن». وكان لافتاً خلال الأسابيع الماضية، أن الإعلام التركي المقرب من إدارة أردوغان، ضحّ عشرات التقارير التي تتحدث عن دفعات الأسلحة النوعية التي تصل إلى الشمال السوري، وبينها أنظمة دفاع جوي مدمجة على الكتف، وعن خطط أميركية لوصول منطقة عفرين بالبحر المتوسط عبر محافظة إدلب واللاذقية. وبدا الزخم التركي مرتبطاً بتراجع التحرك على الأرض في محيط عفرين، الذي انخفض وتيرته بعد زيارات أميركية لأنقرة، كان أبرزها للمبعوث الرئاسي إلى «التحالف الدولي» بريت ماكغورك. وبينما ربطت مصادر أميركية عدم تحرك

الأميركي لـ «الوحدات» الكردية. وكان لافتاً قبيل زيارة ماتيس لأنقرة - التي تزامنت مع الذكرى السنوية لبدء عملية «درع الفرات» - تأكيد أردوغان حول قضية الأكراد في الشمال السوري، أن بلاده



**انتهت مشاورات
للفصائل المسلحة في
عمان مع بدء نشاط
مركز المراقبة**



تقرير

«النووي» الأردني في مأزق: الروس يسحبون التمويل؟

لديه عن الموضوع، وإن اللجنة لم تنعقد أصلاً بعد، والسبب أن «الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة» انتهت، ونحن بانتظار صدور الإرادة الملكية لعقد الدورة العادية الثانية للمجلس». وإذا صح انسحاب الجانب الروسي، يترتب على الجانب الأردني إيجاد بدائل للحصول على القرض اللازم، وهنا تكمن مشكلة تتمثل في كيفية حصول المملكة على قرض جديد، خاصة أن مديونية الحكومة كسرت حاجز 38 مليار دولار بدين يأكل 94% من إيراداتها. كذلك فإنها لن تتمكن من إقناع المصارف بتمويل مشروع طويل الأمد بمبلغ يمثل ثلث مديونيتها، وهي تسير وفق خطة تقشف فرضها عليها «صندوق النقد الدولي» الذي يراقب بصورة مكثفة

نفسه، وعادت الأخيرة وردت على نفي «الهيئة» التي يُعين رئيسها بقرار من مجلس الوزراء، قائلة إنها استنقت النبا نفسه من مصدرين حكوميين. ووفق اتفاق سابق، كان المتوقع أن تبدأ هذه المحطة إنتاج الطاقة الكهربائية، للبلد الذي يعاني مشكلة في إمدادات الطاقة أدت به إلى الاتفاق على شراء غاز من إسرائيل، بحلول عام 2025، وذلك بمفاعلين كلفتهما عشرة مليارات دولار أميركي. ويشار إلى أن مذكرات التفاهم بين الطرفين أعطت حصة 50,1% للجانب الأردني، فيما حصلت الشركة الروسية على 49,9%.

«الأخبار» تواصلت مع النائب في البرلمان الأردني قيس زيادين، وهو عضو «لجنة الطاقة والثروة المعدنية»، لكنه قال إنه لا معلومات

عمان - أسماء عواد
مأزق تمويلي يتربص بالمشروع النووي الأردني بعد أن وقع اختيار «هيئة الطاقة الذرية» الأردنية على شركة «روس أتوم» الروسية لتكون الشريك الاستراتيجي في بناء أول محطة نووية في المملكة وتشغيلها في السنوات العشر الأولى، إذ أبلغت الشركة عمان بمتغيرات تتعلق بالشروط التمويلية، وسرعان ما ردت «هيئة الطاقة» ببيان نفي، مؤكدة أن «روس أتوم» لا تزال منخرطة في المشروع بكل جوانبه الفنية والمالية، وتقدمت أخيراً بعرض متكامل لبناء المحطة». وكان خبر تغيير الشروط المالية قد أوردته صحيفة «إر بي كا» الروسية، كما نشرت صحيفة «الغد» الأردنية تقريراً يحمل المضمون



هذه المشاريع تبدأ بأفكار كبيرة تستدعي تمويلاً خارجياً ثم تصرف الدولة في ديون (الرشيف)